المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر منتسبيها دراسة حالة كليتي المجتمع عدن و سيئون

محمد أحمد ناجي السروري

DOI: https://doi.org/10.47372/jef.(2024)18.2.102

الملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية، وسبل التغلب عليها من وجهة نظر منتسبيها في كليتي المجتمع (عدن- سيئون) من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما أهم المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية، من وجهة نظر منتسبيها، وسبل التغلب عليها من وجهة نظر منتسبيها؟ والتي تفرعت منه أسئلة محاور الدراسة :وللإجابة عن هذه الأسئلة، وتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يحاول من خلاله وصف المعوقات، والتحديات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية المستهدفة في الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها، والآثار التي تحدثها، كما تم تصميم استبانة مكونة من ستة أقسام رئيسة، تجيب عن أسئلة الدراسة، وتطبيقها على عينة تكونت من: (179) فردًا، تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة من العاملين جميعهم – الأكاديميين والإداريين - المنتسبين لكليتي المجتمع (عدن- سيئون) من مجتمع أصلي تألف من:(357) أكاديميًّا وإداريًا في كليتي المجتمع (عدن- سيئون)؛ إذ تم تحديد (50%) لتقدير حجم عينة الدراسة؛ إذ مثلت عينة الكادر الأكاديمي:(77) أكاديميًّا، وعينة الكادر الإداري (102) إداريًا. بعد أن تم تحليل البيانات باستعمال برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS توصلت الدراسة إلى أبرز النتائج الآتية:

1- تواجه كليات المجتمع اليمنية مشكلات متعلقة بالمباني والتجهيزات بدرجة مرتفعة .

2- وجود مشكلات بدرجة مرتفعة تواجهها كليات المجتمع اليمنية، في مجال البرامج والأقسام الأكاديمية.

3- تعدد المشكلات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية، بدرجة مرتفعة.

4- أظهرت نتائج الدراسة وجود مشكلات متعلقة بالهيئة الادارية، تواجهها كليات المجتمع اليمنية بدرجة مرتفعة.

5- بينت نتائج الدراسة أن كليات المجتمع اليمنية تواجه مشكلات متعددة، تتعلق بالطلاب الملتحقين فيها، بدرجة مرتفعة .

أكدت نتائج الدراسة على تعدد المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية في المجالات المختلفة أهمها: المشكلات المتعلقة في مجال الهيئة الإدارية بالمرتبة الأولى، تليها: المشكلات المتعلقة بالهيئة التدريسية في المرتبة الثانية، ثم المشكلات المتعلقة بالمباني والتجهيزات في المرتبة الثالثة، تليها: المشكلات المتعلقة بالطلبة الملتحقين فيها في المرتبة الرابعة، وأخيرًا مشكلات متعلقة في البرامج والأقسام الأكاديمية في تلك الكليات.

الكلمات المفتاحية: المشكلات - كليات المجتمع.

مقدمة: تعد مؤسسات التعليم عنصرًا فعالًا من عناصر التقدم والرقي في المجتمعات كافَّة، وتعد عاملًا مهما؛ لإحداث التنمية الشاملة وصياغة المستقبل المشرق للأمة، فقد أضحى التعليم بوجه عام متغيرًا مستقلًا لعملية التنمية سواءٌ الاقتصادية أو الاجتماعية، وأصبح شرطًا لإحداث التقدم في شتى صوره المادية أو الثقافية، ذلك أن التعليم بمؤسساته المختلفة يقع على عاتقه إعداد الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة القادرة على الوفاء بمتطلبات التنمية الشاملة، ودفع مسيرتها إلى الأمام (أنعم،2013،23). تعد كليات المجتمع من أهم أنماط التعليم الجامعي وأبرزها في الوقت الحاضر- خاصة في الجمهورية اليمنية - وذلك لما توفره من خيارات متعددة، وفوائد تنموية عديدة، وحل لمشكلات مختلفة، حيث إنها تسهم في تخريج القوى العاملة الفنية المتوسطة ذات التأهيل والتدريب المتوافق مع متطلبات وخطط التنمية والتطوير في المجتمع، كما أنها تسعى إلى تقديم خدمات جليلة لأفراد المجتمع ومؤسساته، مثل: تقديم الدورات العلمية، والتدريبية المختلفة، والأنشطة الثقافية والاجتماعية المتنوعة، كذلك تعمل كليات المجتمع على توفير تخصصات وبرامج مختلفة، تشمل التسويق، والمحاسبة، والهندسة الإنشائية، وهندسة التكييف والتبريد، وبرمجيات الحاسوب، وغيرها من التخصصات، وكلها برامج يحتاجها سوق العمل الحالي، حيث جعلت هذه الكليات من التعليم وسيلة للحصول على الوظيفة المناسبة، وتأمين لقمة عيش كريمة، وضمانًا لمستقبل آمن، وليس مجرد رفاهية وشهادة (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في اليمن،2010-2006،ص42-32). إن كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية كغيرها من أنماط التعليم ما بعد الثانوي، التي تحتاج إلى عملية تشخيصية وتقويمية،

تبرز من خلالها الجوانب السلبية والإيجابية التي تعاني منها تلك الكليات، لتنفيذ حلول علاجية ووقائية، لتعزيز الجوانب الإيجابية وحل المشكلات والعقبات التي تعانيها.

أولاً: مشكلة الدراسة: حققت كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية نموًا كبيرًا سواءٌ في عددها، أو عدد طلابها وأعضاء هيئة التدريس فيها، في مدة وجيزة، وبحسب تقرير المجلس التنفيذي لكليات المجتمع اليمنية(2014م-2015م) توجد في اليمن خمسة عشر كلية مجتمع حكومية إلا أن هذه التجربة لم تنل الحظ الوافر من الدراسات والأبحاث، وخاصة المعنية بإدارة المورد البشري بوجه خاص، والمشكلات والمعوقات بوجه عام، كما تواجه كليات المجتمع اليمنية العديد من التحديات المتمثلة في ضعف الأداء الإداري، ومنها:(ضعف الهيكل التنظيمي، ضعف الخطة الاستراتيجية طويلة الأمد، ضعف اتخاذ القرار في الوقت المناسب، ضعف ربط نظام الترقيات بتقييم مستوى أداء العاملين، قلة إجراء الدورات التدريبية لتحسين الأداء، ضعف البرنامج الرقابي لأداء المهام وتحقيق الأهداف)(سالم،2014،134-135).

إذ عانت كلية المجتمع عدن من التغيير المستمر في الجهات الإشرافية، فمنذُ الوهلة الأولى لفكرة إنشائها من قبل القيادة السياسية تم إدراج تبعيتها إلى وزارة التربية والتعليم (قانون كليات المجتمع رقم(5)،1994م،1)، إلا أنها فعليًّا عند بدء تأسيسها أشرفت عليها وزارة التعليم العالي، ومن ثم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن ثم وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، وبالمقابل التغيير الدائم للقيادات الأكاديمية في إداراتها، أدى إلى ضعف في أدائها، ولم يساعد ذلك التغيير المستمر على تثبيت أسس أكاديمية ترتقي بمستوى كلية المجتمع هذه، وإرسائها.

ونظرًا لاهتمام الباحث بمجال التعليم الفني والمهني، والتعليم التقني العالي؛ كونه عضو هيئة التدريس في كلية المجتمع عدن، ومن خلال خبرته الإدارية والأكاديمية، واطلاعه على النظم الإدارية والأكاديمية في الكلية، وملامساً للعديد من مشكلاتها، لاحظ قلة الدراسات التي تناولت موضوع المشكلات، التي تواجه كليات المجتمع اليمنية بوجه عام، والمشكلات التي تواجه كليتي المجتمع (عدن، وسيئون) بوجه خاص، على حد علمه وبحثه في قواعد المعلومات.

ومن هنا برزت الحاجة إلى البحث عن أهم المشكلات التي تواجهها **كليتي المجتمع (عدن، سئيون)** وسبل التغلب عليها من وجهة نظر منتسبيها.. ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أهم المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر منتسبيها؟

الذي يتفرع إلى العديد من الأسئلة الفرعية، التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي على النحو الآتي:

أ) ما أهم المشكلات التي تواجه كليات المجتمع فيما يتعلق بـ:(المباني والتجهيزات) من وجهة نظر منتسبيها؟
ب) ما أهم المشكلات التي تواجه كليات المجتمع فيما يتعلق بـ:(البرامج والأقسام الأكاديمية) من وجهة نظر منتسبيها؟
ج) ما أهم المشكلات التي تواجه كليات المجتمع فيما يتعلق بـ:(التدريس والهيئة التدريسية) من وجهة نظر منتسبيها؟
د) ما أهم المشكلات التي تواجه كليات المجتمع فيما يتعلق بـ:(الإدارة والهيئة الإدارية) من وجهة نظر منتسبيها؟
هـ) ما أهم المشكلات التي تواجه كليات المجتمع فيما يتعلق بـ:(الطلاب الملتحقين) من وجهة نظر منتسبيها؟
و) ما الوسائل والإجراءات المطلوبة للتغلب على المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع، من وجهة نظر منتسبيها؟
2) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين أراء المنتسبين بخصوص المشكلات التي تواجه كليات المجتمع تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية والوظيفية بحسب (النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، و المسمى الوظيفي) ؟

ثانيًا: أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحديد أهم المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية، من وجهة نظر منتسبيها.
2- إيجاد الحلول والمعالجات، للتغلب على المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية.
3- معرفة الفروق بين آراء المنتسبين بخصوص المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية على وفق المتغيرات الديمغرافية والوظيفية بحسب (النوع الاجتماعي، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الانتماء الوظيفي).

ثالثًا: أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

1- الجانب النظري(العلمي): من خلال ما ستقدمه الدراسة من إضافة علمية إلى مكتبة الجامعة اليمنية، تمكن الباحثين والدارسين والمختصين في هذا المجال الاستفادة منها.

2- الجانب التطبيقي(العملي):

a) الاسهام في تطوير كليات المجتمع اليمنية، وإبراز أهم المشكلات التي تواجهها.
b) لفت أنظار المسؤولين في كليات المجتمع اليمنية، وكليتي المجتمع (عدن، وسيئون) على وجه الخصوص نحو تبني خطط إدارية واستراتيجية علمية، لإحداث التغيير والتطوير، لواقع كليات المجتمع اليمنية.
c) الإسهام في بناء استراتيجية مقترحة، تتناسب مع البيئة التربوية الجامعية، لمساعدة القادة على الاستفادة القصوى من الإمكانات والموارد المتاحة بكليات المجتمع اليمنية.
d) رفد المكتبة العربية بمرجع جديد،يستفيد منه الباحثون والدارسون، في دراسات قادمة.

رابعًا: منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي، الذي يحاول من خلاله وصف المعوقات والتحديات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية المستهدفة في الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

خامسًا: حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة بالتالي:

1-الحدود المكانية: اقتصر التطبيق الميداني للدراسة في كليتي المجتمع: (عدن،وسيئون).

2-الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي 2023/2022م.

3-الحدود البشرية: اقتصر تطبيق الدراسة على الموظفين جميعهم: أعضاء هيئة التدريس والإداريين في كليتي المجتمع: (عدن، وسيئون).

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من إجمالي الأكاديميين و الإداريين- في كليتي المجتمع (عدن - سئيون) البالغ:(357) عضواً، وتكونت عينة الدراسة من (179) فرد، تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة من جميع العاملين - الأكاديميين والإداريين - المنتسبين لكليتي المجتمع (عدن- سئيون)

سابعاً: مصطلحات الدراسة: تناولت الدراسة مجموعة من المصطلحات لها خصوصيات في استعمالها ينبغي الإشارة إليها، وهي:

1- المشكلات: تعرف بأنها: "كل ما يحول دون تحقيق هدف، أو أكثر من الأهداف"(القيسي،1990، 28). وتعرف بأنها: "صعوبات أو عوائق مادية أو معنوي، لها علاقة بمجالات الإدارة، مثل: القوانين، والأنظمة، والتنسيق، والتقارير السنوية للعاملين، والاعداد للمهنة، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة"(شطناوي،2006،55).

كما عرفها (شمس الدين،2005،11) أنها: "أي مشكلة تتعلق بوظائف الإدارة، تتجلى في تعطل النظام الإداري، أو قصوره عن القيام بوظائف، وتحقيق أهدافه أو إن حالة النظام الإداري لا تتوافق مع الحالة المرغوب أن يكون عليها في الوقت الراهن، أو في المستقبل، أو عند وجود إي ضرورة لتغيير أهداف نشاطات النظام".

وتعرف إجرائيًا بأنها: "عقبات تمنع الوصول إلى الأهداف المرجوة من كليات المجتمع اليمنية، حددت هذه المشكلات في خمسة جوانب، هي: مشكلات متعلقة بالمباني والتجهيزات، مشكلات متعلقة بالبرامج والأقسام الأكاديمية، مشكلات متعلقة بالتدريس والهيئة التدريسية، مشكلات متعلقة بالإدارة والهيئة الإدارية، مشكلات متعلقة بالطلاب الملتحقين، من خلال أداة الاستبانة، موجهة لعينة الدراسة".

2- كليات المجتمع: تعرف بأنها: "مؤسسة فريدة من نوعها بين مؤسسات التعليم العالي، تقدم مجموعة واسعة ومتنوعة من البرامج الدراسية بعد المرحلة الثانوية العامة، ودون المرحلة الجامعية، وتتصف بالشمولية والمرونة، وتتناسب مع حاجات ورغبات الأفراد والمجتمع وخطط التنمية المحلية"(المجذوب،2009،11).

وتعرف بأنها: "كل مؤسسة تعليمية جامعية متوسطة فنية عامة أو خاصة، اشتملت على أي نوع من أنواع المواد التعليمية، أو المهارات، ويلتحق بها الطلبة بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة، أو ما يعادلها بحيث تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات، ويتبع فيها نظام الساعات المعتمدة، والفصول الدراسية"(أبو الرب،1416،53).

وعرفها أيضًا (الحبيب،1426،603) على أنها: "مؤسسة تعليمية من مؤسسات التعليم الجامعي، مدتها تقل عن أربع سنوات، وتمتاز بتقديم برامج متنوعة أكاديمية ومهنية تطبيقية، وتهدف إلى إعداد الطلاب أكاديميًّا؛ لإكمال الدراسة في الجامعة، أو إعدادهم مهنيًّا لسوق العمل".

وتعرف إجرائيًّا بأنها: "إحدى مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي، تشرف عليها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، تقدم برامج تعليمية متنوعة (تقنية، وفنية) تتصف بالشمول والمرونة، تلبي متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع، يلتحق بها الطالب بعد إكمال المرحلة الثانوية، ويتخرج منها بعد ثلاث سنوات حاصلًا على شهادة الدبلوم التقني".

ثامناً: الدراسات السابقة للدراسة

1) دراسة العبسي(2021) بعنوان:(المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية المجتمع صنعاء، من وجهة نظرهم).
هدفت الدراسة إلى: التعرف على المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية المجتمع- صنعاء؛ ولتحقيق هدف الدراسة وتساؤلاتها استعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة لجمع بيانات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من:(176) عضو هيئة تدريس، ونتيجة لصغر مجتمع الدراسة فقد تم اختيار العينة بواسطه الحصر الشامل.
وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الأتية:

1- أن أهم المعوقات الأكاديمية في كليات المجتمع تتمثل في: عدم توافر التسهيلات اللازمة لإعداد البحوث العلمية، وضعف دعم الإدارة للاشتراك في الدورات والندوات والمؤتمرات العلمية، وقلة البرامج التدريبية.
2- من أهم المعوقات المالية والإدارية تتمثل في: غياب الاهتمام الكافي بمشكلات أعضاء هيئة التدريس، وعدم توافر الأماكن المناسبة لممارسة الأنشطة العلمية، وغياب الحوافز المادية لعضو هيئة التدريس المتميز.
3- من أهم المعوقات المرتبطة بالطالب تتمثل في: تدني المستوى العلمي والثقافي للطلاب المقبولين، وعدم وجود مفردات واضحة للمقررات الدراسية، وعزوف الطلاب عن البحث، والرجوع إلى المراجع العلمية.

4- من أهم المعوقات التقنية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس تتمثل في: عدم اشتراك الكلية في مواقع علمية، وعدم توافر مصادر تعلم مناسبة، والانقطاع الدائم للتيار الكهربائي عن قاعات التدريس والمعامل، وعدم توافر آلات الطباعة والتصوير لعضو هيئة التدريس وقت الحاجة.
5- عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين استجابات أعضاء هيئة التدريس بخصوص المعوقات تعزى إلى متغيرات الجنس، والرتبة، الأكاديمية، وسنوات الخبرة.

1) دراسة صالح والسلمي(2020): بعنوان:(التحديات التي تواجه كليات المجتمع في ظل وجود كليات التقنية ودور الجامعة في مواجهتها).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم التحديات، التي تواجه كلية المجتمع في محافظة الأفلاج في ظل وجود كلية التقنية، من وجهة نظر عينة من طلاب وطالبات كليتي المجتمع والتقنية في المحافظ، وبيان دور الجامعة في مواجهتها. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم تصميم استبانة مكونة من:(20) مفردة موزعة بين أربعة محاور، جرى التحقق من صدقها وثباتها، وتكونت عينة الدراسة من:(50) طالبًا وطالبة، من كليتي المجتمع والتقنية في محافظة الأفلاج:(25) طالب وطالبة من كلية المجتمع، و:(25) طالبًا وطالبة من كلية التقنية بمحافظة الأفلاج من مختلف المستويات الدراسية، تم اختيارهم عشوائيًّا، وقد أظهرت النتائج الآتي:

1- أن أفراد العينة لديهم دراية عالية بالتحديات التي تواجه كلية المجتمع في الأفلاج، في ظل وجود برامج مشابهة بكلية التقنية في المحافظة نفسها.
2- كما أبدوا رأيهم عن مدة الدراسة بكلية المجتمع، وأنها مناسبة، وأبدوا بعض الملاحظات عن صعوبة إجراءات القبول بالكلية، وأنها يجب أن تراعي معدلات الطالب في الثانوية العامة.
3- كما أشارت النتائج إلى أن المناهج مفهومة، وفي مستوى الطالب المتوسط، ولكن أبدوا ملاحظاتهم عن عدم توافر الكتب الدراسية بأسعار مناسبة.
4- كما أشارت النتائج إلى موافقة أفراد العينة بدرجة عالية، على أن المرتبة الوظيفية للدبلوم مناسبة، ولها تصنيف في الخدمة المدنية، بينما أبدوا تحفظهم على الفرص الوظيفية، وأنها غير متاحة للخريجين في القطاع الحكومي بدرجة كافية.

2) دراسة سالم(2019): بعنوان:(استراتيجية مقترحة، لتطوير إدارة الموارد البشرية بكلية المجتمع عدن في ضوء أنموذج هندسة السلوك؛ لتنمية الأداء البشري).

هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير إدارة الموارد البشرية بكلية المجتمع عدن في ضوء تكنولوجيا الأداء البشري، وإلى التعرف على دور تكنولوجيا الأداء البشري في تطوير إدارة الموارد البشرية، كذلك درجة ممارسة إدارة الموارد البشرية في أبعاد (الاستقطاب، التوظيف، التأهيل، التدريب أثناء الخدمة، الحوافز وإجراءات العمل) بكلية المجتمع عدن في ضوء نموذج هندسة السلوك؛ لتنمية الأداء البشري.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بنوعيه(المسحي، والتطويري)، كما تم تصميم استبانة مكونة من ستة أبعاد رئيسة، تجيب عن أسئلة الدراسة، وتطبيقها على عينة تكونت من:(106) من الكادر الأكاديمي والإداري في كلية المجتمع-عدن؛ إذ مثلت عينة الكادر الأكاديمي:(64) أكاديميًّا، وعينة الكادر الإداري:(68) إداريًا، تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية الطبقية من مجتمع أصلي تألف من:(264)أكاديمي وإداري في كلية المجتمع عدن-بنسبة:(50%).

كما اعتمد الباحث على استعمال أسلوب (دلفي)؛ للاستعانة بالخبراء من خلال تقديمهم لآرائهم ومقترحاتهم، للوصول إلى اقتراح استراتيجية؛ لتطوير إدارة الموارد البشرية بكلية المجتمع-عدن في ضوء نموذج تكنولوجيا الأداء البشري.

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التي تتمثل في:

1. افتقار إدارة الموارد البشرية لخطة عملية استقطاب الموظفين، واستخدامها لأساليب تقليدية في الاستقطاب.
2. ضرورة قيام إدارة الموارد البشرية بتحديد الاحتياجات من الموظفين وفق معايير إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتها.
3. غياب المفاضلة بين الموظفين؛ لاختيار الأكفاء.
4. ضعف الكادر المشرف على عملية تأهيل العاملين بالكلية.
5. ضعف اهتمام إدارة الموارد البشرية بتأهيل الموظفين بصورة مستمرة، واعتمادها على أساليب تقليدية في تأهيل العاملين.
6. غياب آلية تحديد الاحتياجات التدريبية.
7. غياب مشاركة إدارة الموارد البشرية، في وضع خطة تدريب كاملة؛ لتطوير كفاءة الموظفين الأكاديميين والإداريين.
8. تستعمل إدارة الموارد البشرية أساليب تقليدية في تدريب العاملين بالكلية.
9. غياب خطة تحفيز منتسبي الكلية، وغياب جائزة التميز في الأداء الوظيفي.
10. ضعف اهتمام إدارة الموارد البشرية بالانضباط الوظيفي في الكلية.
11. احتياج إدارة الموارد البشرية إلى قاعدة بيانات خاصة بالموظفين.

3) دراسة الخزاعلة والضمور(2019م): بعنوان: (دور كليات المجتمع في إقليم الجنوب في تعزيز أهمية التعليم المهني، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها).

هدفت الدراسة إلى: التعرف على دور كليات المجتمع، في تعزيز أهمية التعليم المهني، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة جرى اختيار عينة مكونة من:(100) عضو هيئة تدريس من مختلف الرتب الأكاديمية، في كليات المجتمع، اختيروا بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة البالغ عددهم:(218) عضو هيئة تدريس، واستعمل الباحثان المنهج الوصفي، إذ صممت أداة الدراسة، واشتملت على (25) فقرة موزعة على أربعة مجالات: الأكاديمي، والتخطيط والتنظيم، والإمكانات والتجهيزات، والاجتماعي، وتم التحقق من صدقها وثباتها، بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص. وتوصلت الدراسة إلى: أن دور كليات المجتمع في تعزيز أهمية التعليم المهني، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس قد جاء بدرجة متوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة توفير برامج التعليم المهني بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة: مثلت الدراسات السابقة المنطلق الفكري، والرصيد المعلوماتي، الذي اعتمد عليه الباحث في اختيار مشكلة البحث، واستمد منها طاقته، وفي ظلال تلك الدراسات حاول الباحث أن يضيف لبنة جديدة إلى البناء المعرفي الذي خلفه سابقوه، ويأمل أن تكون هذه الدراسة نواة لدراسات مستقبلية جديدة، في مجال المشكلات التي تعانيها كليات المجتمع اليمنية وفيما يأتي بعض الجوانب المستفادة من الدراسات السابقة:

1- كتابة الإطار النظري للدراسة الحالية، وإثرائه.
2- التعرف على النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وما تضمنته من توصيات و مقترحات، والبدء من حيث انتهت إليه تلك الدراسات، وفي تقديم التوصيات والمقترحات.
3- بناء أداة الدراسة اللازمة لجمع المعلومات، ومفرداتها، وتحديد المعايير والمؤشرات الأساسية للأداة .
4- الإفادة من قوائم مراجع الدراسات السابقة ومصادرها في البحث عن المصادر والمراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية.
5- التعرف على خطوات الدراسات السابقة، ومنهجيتها، وأدواتها التي استعملتها وعلى مجتمع البحث وعينته.

نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها:

أولاً: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

أ) عرض وتحليل نتائج السؤال الفرعي الأول للدراسة الذي ينص على: ما المشكلات المتعلقة بالمباني والتجهيزات في كليات المجتمع اليمنية المستهدفة ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل مؤشرات فقرات مجال المباني والتجهيزات من وجهة نظر منتسبيها، باحتساب التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لآراء عينة الدراسة بخصوص هذا المجال، على النحو الآتي:

جدول رقم:(4) التوزيعات التكرارية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة بخصوص مشكلات المباني والتجهيزات:

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الموافقة
1	غياب التجهيزات المطلوبة لمراكز مصادر التعلم من إنترنت وغيره.	1	4.60	.492	92	مرتفعة جدًا
2	تدني المستوى العام لمراكز مزاولة الأنشطة الطلابية في الكلية.	2	4.48	.712	89.6	مرتفعة جدًا
3	غياب التجهيزات الحديثة المساندة للبحث العلمي في مكتبة الكلية من إنترنت وأرشفة إلكترونية للكتب والأبحاث العلمية.	3	4.44	.537	88.8	مرتفعة جدًا
4	تدني جودة المواصفات والمقاييس المتوافرة في معامل اللغة الإنجليزية.	4	4.08	.485	81.6	مرتفعة
5	تدني مستوى الاهتمام والصيانة الدورية لمرافق الكلية، والحفاظ عليها.	5	3.97	.675	79.4	مرتفعة
6	عدم اكتمال البنية التحتية المناسبة للعمل الأكاديمي والإداري بالكلية.	6	3.96	.589	79.2	مرتفعة
7	غياب المراكز والورش الخاصة بصيانة الأجهزة إلكترونية والتقنية في الكلية.	7	3.93	1.04	78.6	مرتفعة
8	قلة مراكز التصوير، والخدمات الطلابية المناسبة في الكلية.	8	3.89	.706	77.8	مرتفعة
9	تدني مستوى التوافر للكتب والمراجع العلمية الحديثة في مكتبة الكلية.	9	3.88	.913	77.6	مرتفعة
10	غياب متطلبات الأمن والسلامة في مرافق الكلية كافة.	10	3.87	.652	77.4	مرتفعة
11	غياب التجهيزات المطلوبة للقاعات الدراسية المتوافرة من أجهزة عرض وصوتيات.	11	3.80	.733	76	مرتفعة

12	قلة مواقف السيارات، وعدم كفايتها للطلاب ومنتسبي الكلية.	12	3.68	.847	73.6	مرتفعة
13	مباني الكلية ومعاملها قديمة ومتهالكه ولا تفي بمتطلبات العملية التعليمية.	13	3.60	.819	72	مرتفعة
14	ضعف البيئة التعليمية المتوفرة من مقاعد، وتهوية، وإضاءه، ومساحة كافية.	14	3.47	.895	69.4	مرتفعة
15	قلة البوفيات والمطاعم في الكلية؛ لتلبية احتياجات الطلاب ومنتسبيها.	15	3.21	1. 07	64.2	مرتفعة
16	تدني جودة المواصفات،والمقاييس المتوافرة في معامل الحاسب الآلي	16	2.99	.919	59.8	متوسطة
17	مبنى الكلية في موقع غير مناسب.	17	2.85	1.16	57	متوسطة
المتوسط الحسابي العام			**3.81**	**0.76**	**76. 2**	**مرتفعة**

يتضح من نتائج الجدول رقم:(4) للفقرات المتعلقة بالمشكلات التي تواجه كليات المجتمع المستهدفة في مجال المباني والتجهيزات، أن هناك تفاوت في درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة بخصوص تلك المشكلات، فقد تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين:(2.85 -4.60)، والتي تقع في الفئة الثالثة والخامسة من المقياس المتدرج الخماسي، وتشير إلى:(متوسطة ومرتفعة جدًا)؛ إذ وصل أدنى متوسط حسابي:(2.85) الذي ينص على: "مبنى الكلية في موقع غير مناسب" ؛ أما أعلى متوسط حسابي فقد بلغ:(4.60) والذي ينص على: "غياب التجهيزات المطلوبة لمراكز مصادر التعلم من إنترنت وغيره"؛ إذ تم ترتيب فقرات المجال تنازليًا بحسب المتوسط الحسابي على النحو الآتي:

1) جاءت الفقرة رقم:(11) وهي: "غياب التجهيزات المطلوبة لمراكز مصادر التعلم من إنترنت وغيره" في المرتبة الأولى من بين فقرات المجال من حيث درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(4.60) وانحراف معياري:(0.492) ويعزو الباحث ذلك إلى أن كليات المجتمع اليمنية تفتقر إلى وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة والمواكبة للتطورات العصرية في مجال التعلم.

2) جاءت الفقرة رقم:(9)، وهي: "تدني المستوى العام لمراكز مزاولة الأنشطة الطلابية في الكلية" في المرتبة الثانية من بين فقرات المجال من حيث درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي:(4.48)، وانحراف معياري:(0. 712)، ويعزو الباحث ذلك إلى ضرورة تفعيل مراكز الأنشطة الطلابية؛ لما لها دور في رفع المستوى المعرفي، والمهاراتي، لطلاب الكلية وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

3) جاءت الفقرة رقم:(7) وهي "غياب التجهيزات الحديثة المساندة للبحث العلمي في مكتبة الكلية من إنترنت وأرشفة إلكترونية للكتب، والأبحاث العلمية" في المرتبة الثالثة من بين فقرات المجال من حيث درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (4.44) وانحراف معياري (0.537) ، ويعزو الباحث ذلك إلى الافتقار الشديد للتجهيزات الحديثة المساندة للبحث العلمي والمجال المعلوماتي من أرشفة وأتمتة الكترونية في كليات المجتمع المستهدفة، وهذا بدوره يجعل هذه الكليات في معزلٍ عن عالمها الخارجي خاصة في الجوانب المعرفية، والبحثية في ظل التطورات المتسارعة في مختلف العلوم.

ومن خلال تتبع فقرات المجال تشير النتائج إلى: أن المتوسط الحسابي العام للمجال بلغ:(3.81) وهذه القيمة واقعة في (الفئة الرابعة) من المقياس الخماسي التي تتراوح ما بين:(3.4-4.19)، ما يؤكد على وجود مشكلات تواجهها كليات المجتمع المستهدفة بسبب المباني والتجهيزات بدرجة مرتفعة من خلال تأكيد أفراد عينة الدراسة على ذلك، أبرزها:(غياب التجهيزات المطلوبة لمراكز مصادر التعلم من إنترنت وغيره، تدني المستوى العام لمراكز مزاولة الأنشطة الطلابية في الكلية، غياب التجهيزات الحديثة المساندة للبحث العلمي في مكتبة الكلية من إنترنت وأرشفة إلكترونية للكتب والأبحاث العلمية) ما يجب على الجهات المسؤولة في كليات المجتمع اليمنية من وضع التدابير اللازمة لمعالجة تلك المشكلات خاصة المتعلقة بالجوانب التكنولوجية؛ لمواكبة التطورات العصرية المساندة للتعليم والتطوير البحثي والمعرفي في مختلف المجالات، لمنتسبي تلك الكليات لمواكبة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل الداخلي والخارجي.

ب) عرض وتحليل نتائج السؤال الفرعي الثاني للدراسة، الذي ينص على: "ما المشكلات المتعلقة بالبرامج والأقسام الأكاديمية في كليات المجتمع اليمنية المستهدفة ؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل مؤشرات فقرات مجال البرامج والأقسام الأكاديمية من وجهة نظر منتسبيها باحتساب التوزيعات التكرارية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لآراء عينة الدراسة، على النحو الآتي:

جدول رقم:(5) يبين التوزيعات التكرارية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لآراء عينة الدراسة بخصوص مشكلات البرامج والأقسام الأكاديمي

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الموافقة
1	تدني مستوى الحداثة والتطوير في المناهج الدراسية، بما يواكب متطلبات العصر.	1	4.03	.517	80.6	مرتفعة
2	تدني مستوى الترابط والانسجام بين الوسائط التعليمية المستخدمة، والمحتوى التعليمي وأهداف الكلية.	2	3.85	.621	77	مرتفعة
3	غياب الخطط الدراسية الواضحة للمقررات قبل تدريسها متضمنة الأهداف - المحتوى – المراجع.	3	3.83	.549	76.6	مرتفعة
4	لا تخضع البرامج الأكاديمية في الكلية لمعايير الجودة والتطوير المستمر.	4	3.81	.763	76.2	مرتفعة
5	استمرارية معاناة الأقسام العملية، لنقص الكادر التعليمي من أعضاء هيئة التدريس.	5	3.78	.674	75.6	مرتفعة
6	الأقسام الأكاديمية غير مكتملة التشكيل على وفق معايير الجودة و الخطة المعتمدة رسميًا.	6	3.67	.720	73.4	مرتفعة
7	تدني مستوى التنسيق بين الأقسام فيما يخص المواد المشتركة.	7	3.63	.781	72.6	مرتفعة
8	تدني مستوى الاستقطاب للكودار ذات الكفاءة في التخصصات و الأقسام العلمية	8	3.63	.799	72.6	مرتفعة
9	غياب مبدأ التكاملية في الخطط الدراسية بين أقسام الكلية.	9	3.59	.778	71.8	مرتفعة
10	التكرار وعدم الاستقلالية في محتوى كل برنامج أكاديمي عن بقية البرامج الأكاديمية الأخرى في الكلية.	10	3.37	.878	67.4	مرتفعة
11	ضعف الكفاءة والقدرات الأدارية لرؤوساء الأقسام الأكاديمية في الكلية.	11	3.31	.867	66.2	متوسطة
12	برامج الكلية غير متوافقة مع متطلبات سوق العمل والتنمية.	12	2.91	.750	58.2	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام		**3.62**	**0.72**	**72.35**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الباحث:

يتضح من نتائج الجدول رقم:(5) للفقرات المتعلقة بالمشكلات التي تواجه كليات المجتمع المستهدفة في مجال البرامج والأقسام الأكاديمية، أن هناك تقارب في درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة بخصوص تلك المشكلات، فقد تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين (2.91 -4.03) والتي تقع في الفئة الثالثة والرابعة من المقياس المتدرج الخماسي وتشير إلى (متوسطة ومرتفعة) إذ وصل أدنى متوسط حسابي:(2.91) ، الذي ينص على: **برامج الكلية غير متوافقة مع متطلبات سوق العمل والتنمية؛** أما أعلى متوسط حسابي فقد بلغ:(4.03) والذي ينص على: **تدنى مستوى الحداثة والتطوير في المناهج الدراسية، بما يواكب متطلبات العصر الحديث وسوق العمل؛** إذ تم ترتيب فقرات المجال تنازليًا بحسب المتوسط الحسابي على النحو الآتي:

1) جاءت الفقرة رقم:(8) وهي: **"تدنى مستوى الحداثة والتطوير في المناهج الدراسية بما يواكب متطلبات العصر الحديث، وسوق العمل"** في (المرتبة الأولى) من بين فقرات المجال من حيث: درجة الموافقة المرتفعة لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(4.03)، وانحراف معياري:(0.517)، ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف محتوى المناهج الدراسية المقدمة لطلاب كليات المجتمع اليمنية، ما يجعل مخرجاتها ضعيفة أمام متطلبات واحتياجات سوق العمل الداخلي والخارجي؛ نظرًا لغياب سياسات التحديث والتطوير المستمر للمناهج الدراسية من قبل القائمين عليها، الأمر الذي يقابل بالرفض وعدم القبول بخريجي تلك الكليات في سوق العمل، ما يضاعف من معاناتهم في الحصول على وظيفة نظراً لتدني مهاراتهم الفنية والمعرفية والمعلوماتية غير المواكبة لتطورات العصر الحديث وسوق العمل.

2) جاءت الفقرة رقم:(9) وهي: **"تدني مستوى الترابط والانسجام بين الوسائط التعليمية المستعملة والمحتوى التعليمي وأهداف الكلية"**، في (المرتبة الثانية) من بين فقرات المجال من حيث درجة الموافقة المرتفعة لأفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي: (3.85)، وانحراف معياري:(0. 621)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن كليات المجتمع المستهدفة تفتقر للوسائط التعليمية الحديثة كأجهزة العرض من شاشات وبروجكترات، لإيصال المعلومة للطلاب، وأنها ما زالت تعتمد على الوسائط التقليدية كالقلم والسبورة فقط، علاوة عن ذلك انتهاجها لأسلوب التلقين للمحتوى التعليمي للطلاب بعيدًا عن أسلوب المشاركة والبحث عن المعلومة، الأمر الذي يسهم في اكتشاف كل جديد قد يطرأ على هذا المحتوى التعليمي.

3) جاءت الفقرة رقم:(6) وهي: **"غياب الخطط الدراسية الواضحة للمقررات قبل تدريسها متضمنة (الأهداف، المحتوى، المراجع"** في (المرتبة الثالثة) من بين فقرات المجال من حيث: درجة الموافقة المرتفعة لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(3.83)، وانحراف معياري:(0.549)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن كليات المجتمع المستهدفة مازالت تعتمد على

خطط دراسية قديمة، بعيدًا عن التطوير والتحديث لها، ناهيك عن ذلك انتهاج العشوائية في اختيار مفردات المقرر من قبل أعضاء هيئة التدريس كلًّا بحسب تصوره، بعيدًا عن آلية علمية واضحة وموحدة لوضع **خطط دراسية محدثة، للمقررات تتضمن (الأهداف، المحتوى، المراجع)** تتلاءم مع متطلبات التنمية، وسوق العمل بعد مراجعتها، وإقرارها من لجنة إشرافيه مختصة. وعليه فقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المجال كاملًا بلغ:(3.62) وهذه القيمة واقعة في (الفئة الرابعة) من المقياس الخماسي التي تتراوح ما بين:(3.4-4.19) ما يؤكد على أن كليات المجتمع المستهدفة تواجه مشكلات في مجال البرامج والأقسام الأكاديمية بدرجة مرتفعة من خلال تأكيد أفراد عينة الدراسة على ذلك ينبغي العمل لحلها، أهمها:(**تدنى مستوى الحداثة والتطوير في المناهج الدراسية بما يواكب متطلبات العصر الحديث، وسوق العمل، تدني مستوى الترابط والانسجام بين الوسائط التعليمية المستخدمة والمحتوى التعليمي وأهداف الكلية، غياب الخطط الدراسية الواضحة للمقررات قبل تدريسها متضمنة (الأهداف، المحتوى، المراجع)** الأمر الذي يتعين عليه إعادة النظر في البرامج والأقسام الأكاديمية من القائمين عليها في كليات المجتمع اليمنية والعمل على وفق استراتيجيات وسياسات وخطط علمية واضحة ومدروسة، تهدف إلى: التطوير والتحديث المستمر للبرامج والأقسام الأكاديمية في الكليات، لتتلاءم مخرجاتها مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وتتمكن من دخولها مضمار المنافسة مع بقية مخرجات مؤسسات التعليم الفني والمهني أو الجامعي.

ج) عرض وتحليل نتائج السؤال الفرعي الثالث للدراسة الذي ينص على: "ما المشكلات المتعلقة بالتدريس والهيئة التدريسية في كليات المجتمع اليمنية المستهدفة؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل مؤشرات فقرات مجال أعضاء الهيئة التدريسية من وجهة نظر منتسبيها، باحتساب التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة، على النحو الآتي:

جدول رقم:(6) يبين التوزيعات التكرارية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة بخصوص مشكلات أعضاء الهيئة التدريسية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الموافقة
1	تدني مستوى الأجور موازنة بالأعباء الأكاديمية لعضو هيئة التدريس.	1	4.64	.482	92.8	مرتفعة جدًّا
2	تدني أجور المحاضرات الإضافية، التي يتقاضاها أعضاء الهيئة التدريسية.	2	4.58	.495	91.6	مرتفعة جدًّا
3	قلة إيفاد أعضاء هيئة التدريس في بعثات دراسية خارجية وداخلية.	3	4.46	.631	89.2	مرتفعة جدًّا
4	قلة توفير التسهيلات اللازمة لعضو هيئة التدريس، لإتمام العملية التعليمية، مثل: (المكتب، الحاسوب، عارض البيانات، التصوير،..... وغيره).	4	4.30	.833	86	مرتفعة جدًّا
5	قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الندوات والمؤتمرات العلمية.	5	4.27	.872	85.4	مرتفعة جدًّا
6	نقص المراجع العلمية اللازمة لعضو هيئة التدريس في مكتبة الكلية.	6	3.97	.607	79.4	مرتفعة
7	تدني مستوى الالتزام بالضوابط المهنية، ومسؤولية الأداء الأكاديمي من بعض هيئة التدريس في الكلية.	7	3.85	.595	77	مرتفعة
8	القصور في الأداء الأكاديمي لبعض أعضاء هيئة التدريس.	8	3.73	.720	74.6	مرتفعة
9	غياب التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس؛ ممن يدرسون المساقات نفسها في الكلية.	9	3.73	.720	74.6	مرتفعة
10	تدني مستوى استعمال بعض أعضاء هيئة التدريس للأساليب الحديثة في إيصال أهداف العملية التعليمية للطلاب.	10	3.71	.669	74.2	مرتفعة
11	تسرب بعض أعضاء الهيئة التدريسية من الخدمة، بعد أن تصبح لديهم الخبرة الأكاديمية الكافية.	11	3.68	.771	73.6	مرتفعة
12	نقص الكادر التدريسي المتخصص من حملة الماجستير والدكتوراه في الكلية	12	3.65	.819	73	مرتفعة
13	قلة الخبرة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس في مراعاة الفروق الفردية	13	3.63	.718	72.6	مرتفعة
14	تدني مستوى الالتزام بالوقت الزمني المحدد للمحاضرات من بعض أعضاء هيئة التدريس.	14	3.63	.718	72.6	مرتفعة
15	تدني مستوى الولاء الوظيفي والانتماء للكلية، من بعض أعضاء هيئة التدريس.	15	3.59	.734	71.8	مرتفعة

16	غياب التطابق بين تخصصات بعض أعضاء هيئة التدريس، والمساقات التي يدرسونها.	16	3.54	.824	70.8	مرتفعة
17	ضعف الرؤية الواضحة لدى عضو هيئة التدريس بالعلاقة الارتباطية بين المادة العلمية والواقع من جهة، وبينها والمواد الأخرى التي يدرسها من جهة أخرى.	17	3.29	.679	65.8	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام		**3.90**	**0.70**	**77.94**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الباحث:

يتضح من نتائج الجدول رقم:(6) للفقرات المتعلقة بالمشكلات التي تواجه كليات المجتمع المستهدفة في مجال أعضاء الهيئة التدريسية، أن هناك تفاوت في درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة بخصوص تلك المشكلات، فقد تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين:(3.29 -4.64)، والتي تقع في الفئة الثالثة والخامسة من المقياس المتدرج الخماسي وتشير إلى:(متوسطة ومرتفعة جدًا)، إذ وصل أدنى متوسط حسابي:(3.29)، الذي ينص على: **"ضعف الرؤية الواضحة لدى عضو هيئة التدريس بالعلاقة الارتباطية بين المادة العلمية والواقع من جهة وبينها والمواد الأخرى التي يدرسها من جهة أخرى"**، أما أعلى متوسط حسابي فقد بلغ:(4.64)، الذي ينص على: **"تدني مستوى الأجور موازنة بالأعباء الأكاديمية لعضو هيئة التدريس"**؛ إذ تم ترتيب فقرات المجال تنازليًا بحسب المتوسط الحسابي على النحو الآتي:

1) جاءت الفقرة رقم (3) وهي:**"تدني مستوى الأجور موازنة بالأعباء الأكاديمية لعضو هيئة التدريس"** في المرتبة الأولى من بين فقرات المجال من حيث درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(4.64) وانحراف معياري:(0.482)، ويعزو الباحث ذلك إلى: أن غياب التكافؤ بين مستوى الأجور والعمل المبذول من قبل عضو هيئة التدريس قد يؤثر في أداء عضو هيئة التدريس هذا من جانب، كما يسهم في تدني مستوى الرضا لديه على الكلية من جانب آخر ويضعف من ولائه لها؛ الأمر الذي قد تظهر آثاره السلبية في سير العملية التعليمية في كليات المجتمع المستهدفة، ما يجب العمل على رفع مستوى الأجور لأعضاء هيئة التدريسية على وفق درجاتهم العلمية بما يتوافق مع الوضع الاقتصادي المعاش في ظل الارتفاع الخيالي لأسعار السلع الأساسية، والمواد الغذائية، وإيجار المساكن، وغيرها من متطلبات المعيشية لأعضاء هيئة التدريس.

2) جاءت الفقرة رقم:(5) وهي: **"تدني أجور المحاضرات الإضافية التي يتقاضاها أعضاء الهيئة التدريسية"** في المرتبة الثانية من بين فقرات المجال من حيث: درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي:(4.58)، وانحراف معياري:(0.495)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن مشكلات كليات المجتمع المستهدفة المتعلقة بأعضاء الهيئة التدريسية تكمن في الجانب المالي بدرجة أساسية، من خلال تدني مستوى الأجور الأساسية، التي يتقاضاها أعضاء الهيئة التدريسية، أو عن أجور الساعات عن المحاضرات الإضافية، وهذا ما قد يدفع معظم أعضاء الهيئة التدريسية في كليات المجتمع نحو البحث عن بديل آخر مناسب، من خلال التدريس في كليات مجتمع، أو جامعات خاصة يقتاد منها أجورًا مناسبة، أو اللجوء إلى الهجرة والعمل خارج الوطن، وهو الأمر الذي يؤثر سلبًا في دور تلك الكليات ومخرجاتها، نظراً لافتقارها للكوادر العلمية، من ذوي الخبرة والكفاءة.

3) جاءت الفقرة رقم:(15) وهي: **"قلة إيفاد أعضاء هيئة التدريس في بعثات دراسية خارجية وداخلية"** في المرتبة الثالثة من بين فقرات المجال من حيث: درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(4.46)، وانحراف معياري:(0.631)، ويعزو الباحث ذلك إلى: معاناة كليات المجتمع المستهدفة من غياب تأهيل كوادرها العلمية؛ لقلة ابتعاثهم داخليًا أو خارجيًا؛ لمواصلة دراساتهم العلمية والتطوير من مستوياتهم العلمية، وهذا بدوره يؤثر سلباً في مستوى التحصيل العلمي لطلبة تلك الكليات، ويضعف مخرجاتها.

وعليه فقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المجال كاملاً بلغ:(3.90)، وهذه القيمة واقعة في (الفئة الرابعة) من المقياس الخماسي التي تتراوح ما بين:(3.4-4.19)، ما يؤكد على تعدد المشكلات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع المستهدفة، من خلال تأكيد أفراد عينة الدراسة على ذلك، أهمها: **"تدني مستوى الأجور موازية بالأعباء الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، تدني أجور المحاضرات الإضافية التي يتقاضاها أعضاء الهيئة التدريسية، قلة إيفاد أعضاء هيئة التدريس في بعثات دراسية خارجية وداخلية"**؛ ما يجب على الجهات المعينة في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني والجهات الأخرى، ذات العلاقة العمل الجاد في إيجاد حلول عادلة، ومناسبة لمشكلات أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية، خصوصًا ما يتعلق بالأجور والتأهيل، لما لهما من تأثير في الأداء والمخرجات.

د) عرض نتائج السؤال الفرعي الرابع للدراسة الذي ينص على: "ما المشكلات المتعلقة بالهيئة الإدارية في كليات المجتمع اليمنية المستهدفة؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل مؤشرات فقرات مجال الهيئة الإدارية من وجهة نظر منتسبيها باحتساب التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ لآراء عينة الدراسة، على النحو الآتي:

جدول رقم:(7) يبين التوزيعات التكرارية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لآراء عينة الدراسة بخصوص مشكلات الهيئة الإدارية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الموافقة
1	غياب الحرص على ضمان الدقة والموضوعية في عملية التدريب.	1	4.44	.573	88.8	مرتفعة جدًا
2	غياب نظام الحوافز والمكافآت؛ لتشجيع المبدعين والمتميزين في الأداء الوظيفي.	2	4.42	.717	88.4	مرتفعة جدًا
3	غياب التوصيف الوظيفي للمهام والواجبات المناطة بكل موظف حسب التخصص.	3	4.39	.683	87.8	مرتفعة جدًا
4	تدني مستوى السياسات الموثوقة، التي تحقق العدالة، والمساواة في عملية تقييم موظفي الكلية.	4	4.27	.866	85.4	مرتفعة جدًا
5	غياب التناسب بين أعداد الموظفين الإداريين حجم العمل المطلوب في الكلية.	5	4.07	.564	81.4	مرتفعة
6	غياب مبدأ التعاون والمشاركة في صنع القرار بين موظفي الكلية.	6	4.01	.973	80.2	مرتفعة
7	عدم الالتزام بمعايير الجودة الشاملة في تدريب موظفي الكلية وتأهيلهم.	7	4.00	.505	80	مرتفعة
8	نقص الكوادر الإدارية المؤهلة والمدربة داخل الأقسام الإدارية بالكلية.	8	3.95	.653	79	مرتفعة
9	غياب الهياكل التنظيمية المناسبة لإدارات الكلية المختلفة، التي توضح الواجبات والمسؤوليات الإدارية.	9	3.71	.669	74.2	مرتفعة
10	غياب الإجراءات القانونية الواضحة، لعملية التعيين في المناصب الإدارية العليا.	10	3.65	.787	73	مرتفعة
11	ضعف السياسة العامة في الكلية، التي تتضمن الشفافية والوضوح في اتخاذ القرارات.	11	3.63	.765	72.6	مرتفعة
12	بروز صراع الدور الإداري بين الموظفين؛ للحصول على المراكز الوظيفية بالكلية.	12	3.51	.833	70.2	مرتفعة
	المتوسط الحسابي العام		4.00	0.72	80.08	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من نتائج الجدول رقم:(7) للفقرات المتعلقة بالمشكلات، التي تواجه كليات المجتمع المستهدفة في مجال الهيئة الإدارية، أن هناك تقارب في درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة حولها، فقد تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين:(3.51 - 4.44)، التي تقع في الفئة الرابعة والخامسة من المقياس المتدرج الخماسي وتشير إلى:(مرتفعة ومرتفعة جدًا)؛ إذ وصل أدنى متوسط حسابي:(3.51) الذي ينص على **"بروز صراع الدور الإداري بين الموظفين للحصول على المراكز الوظيفية بالكلية"**؛ أما أعلى متوسط حسابي فقد بلغ:(4.44)، الذي ينص على: **"غياب الحرص على ضمان الدقة والموضوعية في عملية التدريب"** إذ تم ترتيب فقرات المجال تنازليًا بحسب المتوسط الحسابي، على النحو الآتي:

1) جاءت الفقرة رقم:(5) وهي: **"غياب الحرص على ضمان الدقة، والموضوعية في عملية التدريب"** في المرتبة الأولى من بين فقرات المجال من حيث درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(4.44) وانحراف معياري:(0.573)، ويعزو الباحث ذلك إلى وجود خلل إداري ومهني لدى أعضاء الهيئة الإدارية، في ممارسة مهامها الإدارية تجاه عملية تدريب موظفي كليات المجتمع اليمنية؛ نتيجة غياب الموضوعية ودقة الأداء، وهذا يسهم في تفشي الفساد الإداري في تلك الكليات، ويضعف دورها الريادي.

2) جاءت الفقرة رقم:(10) وهي: **"غياب نظام الحوافز والمكافآت، لتشجيع المبدعين والمتميزين في الأداء الوظيفي"** في المرتبة الثانية من بين فقرات المجال من حيث: درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي:(4.42)، وانحراف معياري:(0.717)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن استمرار القصور والاختلالات الإدارية في كليات المجتمع المستهدفة، من خلال غياب تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، على العاملين فيها، وغياب التشجيع على الإبداع والابتكار سيكون حتمًا له آثار سلبية في الدور الريادي لكليات المجتمع، في رافد التنمية، وسوق العمل بالمخرجات من ذوي الكفاءة والتميز.

3) جاءت الفقرة رقم:(3) وهي: **"غياب التوصيف الوظيفي للمهام والواجبات المناطة بكل موظف بحسب التخصص"** في المرتبة الثالثة، من بين فقرات المجال من حيث: درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(4.39)، وانحراف معياري:(0.683)، ويعزو الباحث ذلك إلى معاناة كليات المجتمع المستهدفة من ازدواجية في المهام، وعشوائية في الأداء، نظرًا لغياب التوصيف والتبويب الوظيفي لأعضاء الهيئة الإدارية؛ الأمر الذي يجب إعداد توصيف وظيفي واضح ودقيق للمهام والواجبات المناطة بكل موظف بحسب تخصصه للحد من الآثار السلبية في الأداء.

كما أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المجال ككل بلغ:(4.0) وهذه القيمة واقعة في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي، التي تتراوح ما بين:(3.4-4.19) ما يؤكد على أن كليات المجتمع المستهدفة تواجه مشكلات بسبب الهيئة الإدارية بدرجة مرتفعة، من خلال تأكيد أفراد عينة الدراسة على ذلك، أهمها: **"غياب الحرص على ضمان الدقة والموضوعية في عملية التدريب، غياب نظام الحوافز والمكافآت؛ لتشجيع المبدعين والمتميزين في الأداء الوظيفي، غياب التوصيف الوظيفي للمهام والواجبات المناطة بكل موظف حسب التخصص"**؛ الأمر الذي يترتب عليه وضع توصيف وظيفي للحد من ازدواجية المهام بين الأعضاء، وتبني أساليب إدارية وقيادية تنمي من الرضا الوظيفي لدى العاملين، وتبث فيهم روح التعاون والعمل المشترك؛ لأجل رفع مستوى الاداء وتشجع المتميزين والمبدعين منهم؛ لكي تتمكن كليات المجتمع اليمنية من تفعيل دورها الريادي والتنموي في المجتمع اليمني.

ه) عرض وتحليل نتائج السؤال الفرعي الخامس للدراسة الذي ينص على: "ما المشكلات المتعلقة بالطلاب الملتحقين في كليات المجتمع اليمنية المستهدفة؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل مؤشرات فقرات مجال الطلاب من وجهة نظر منتسبيها، باحتساب التوزيعات التكرارية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة، على النحو الآتي:

جدول رقم:(8) يبين التوزيعات التكرارية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة بخصوص مشكلات الطلاب الملتحقين.

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الموافقة
1	قلة إقبال الطلبة على النشاطات العلمية والثقافية في الكلية.	1	4.31	.759	86.2	مرتفعة جدًا
2	تدني مستوى الاهتمام بالتحصيل العلمي، والمهارات البحثية، والمعرفية بين معظم طلبة الكلية.	2	4.07	.519	81.4	مرتفعة
3	تدني مستوى الاهتمام بحضور المحاضرات، من طلبة الكلية، والالتزام بمواعيدها المحددة في الجدول الدراسي.	3	4.05	.673	81	مرتفعة
4	غياب التوافق بين أعداد الطلبة الملتحقين في الكلية، وإمكانياتها المادية والبشرية.	4	3.93	.620	78.6	مرتفعة
5	عدم التزام معظم طلبة الكلية بتسديد الرسوم المقررة في أوقاتها.	5	3.57	.746	71.4	مرتفعة
6	عدم تقيد الطلبة بتعليمات الكلية وأنظمتها ولوائحها.	6	3.55	.729	71	مرتفعة
7	انتشار ظاهرة الغش في الامتحانات كونها ثقافة سائدة بين أوساط طلبة الكلية.	7	3.54	.924	70.8	مرتفعة
8	تذمر الطلبة من التزاحم الشديد فيما بينهم في القاعات الدراسية، التي تفوق طاقاتها الاستعابية.	8	3.52	.766	70.4	مرتفعة
9	عزوف الطلبة المتميزين عن الدراسة في الكلية.	9	3.41	.752	68.2	مرتفعة
10	ارتفاع معدل طلبات التحويل بين الأقسام من حين إلى آخر.	10	3.21	.892	64.2	متوسطة
المتوسط الحسابي العام			**3.72**	**0.74**	**74.3**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الباحث:

يتضح من نتائج الجدول رقم:(8) للفقرات المتعلقة بالمشكلات، التي تواجه كليات المجتمع المستهدفة في مجال الطلاب الملتحقين بها، أن هناك تفاوت في درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة حولها؛ فقد تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين:(3.21 -4.31)، التي تقع في الفئة الثالثة والخامسة من المقياس المتدرج الخماسي وتشير إلى:(متوسطة ومرتفعة جدًا) حيث وصل أدنى متوسط حسابي:(3.21)، والذي ينص على: **"ارتفاع معدل طلبات التحويل بين الأقسام من حين إلى آخر"**؛ أما أعلى متوسط حسابي فقد بلغ:(4.31)، الذي ينص على: **"قلة إقبال الطلبة على النشاطات العلمية والثقافية في الكلية"**؛ إذ تم ترتيب فقرات المجال تنازليًا بحسب المتوسط الحسابي على النحو الآتي:

1) جاءت الفقرة رقم:(6) وهي: **"قلة إقبال الطلبة على الأنشطة العلمية والثقافية في الكلية"** في المرتبة الأولى من بين فقرات المجال من حيث: درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(4.31) وانحراف معياري:(0.759)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية، من قبل الطلاب الملتحقين، خاصة فيما يتعلق بعزوف الطلاب عن الأنشطة العلمية والثقافية في الكلية، قد ترجع لأسباب متنوعة منها: ما يعود على الطلاب أنفسهم نتيجة عدم الرغبة الذاتية لحضور مثل تلك الأنشطة، وأخرى تعود إلى الكلية نتيجة غياب التجهيزات اللازمة؛ لتنفيذ تلك الأنشطة على المستوى المطلوب، وبالتالي يؤثر ذلك في بعض مخرجات تلك الكليات.

2) جاءت الفقرة رقم:(4) وهي: **"تدني مستوى الاهتمام بالتحصيل العلمي، والمهارات البحثية، والمعرفية بين معظم طلبة الكلية"** في المرتبة الثانية من بين فقرات المجال من حيث: درجة الموافقة المرتفعة لأفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي:(4.07)، وانحراف معياري:(0.519)، ويعزو الباحث ذلك إلى: ضعف البنية التحتية لكليات المجتمع من تجهيزات تكنولوجية، ومعلوماتية تحفيز الطلبة على المهارات البحثية والمعرفية، مع وجود إهمال وعزوف من بعض الطلبة، تجاه التحصيل العلمي، وانعدام رغبتهم في اكتساب مهارات بحثية ومعرفية، إلا أن توافر التجهيزات الحديثة في الكلية قد تلعب دورًا فعّالًا في اجتذاب هؤلاء الطلبة نحو التحصيل العلمي، مع وضع إجراءات حاسمة من قبل الكلية تجاه هؤلاء الطلبة، الأمر الذي يحقق مخرجات مؤهلة قادرة على مواجهة تحديات سوق العمل.

3) جاءت الفقرة رقم:(5) وهي: "تدنى مستوى **الاهتمام بحضور المحاضرات والالتزام بمواعيدها المحددة في الجدول الدراسي من طلبة الكلية"** في المرتبة الثالثة من بين فقرات المجال من حيث درجة الموافقة المرتفعة لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(4.05) وانحراف معياري:(0.673)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن مشكلة الغياب، وعدم التزام الطلبة بمواعيد المحاضرات، قد تكون ناتجة عن غياب الاجراءات القانونية التأديبية للطلبة المتغيبون عن المحاضرات لمدة تفوق معيار تحدده الكلية، الأمر الذي يوحي بحالة من التسيب، وغياب الضبط للعملية التعليمية في الكلية، تسهم في تفشي الفوضى وعدم الانضباط من قبل الطلبة، ما يترتب عليه بروز مشكلات متنوعة يتسبب بها طلبة الكلية، ويتوارثها الطلبة مستوى بعد آخر حتى على مستوى الطلبة الجدد من الملتحقين في الكلية، وبالتالي يتحول هذا الأمر ثقافة يمارسها طلبة الكلية، ما يوثر في تحصيلهم العلمي، ويضعف مخرجات تلك الكلية، لتصبح مخرجات غير مقبولة في سوق العمل.

وعليه فقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المجال ككل بلغ:(3.72)، وهذه القيمة واقعة في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي التي تتراوح ما بين:(3.4-4.19) ما يؤكد على أن كليات المجتمع المستهدفة، تواجه مشكلات متنوعة بسبب الطلاب الملتحقين بدرجة مرتفعة، من خلال تأكيد أفراد عينة الدراسة على ذلك، أهمها:(قلة إقبال الطلبة على النشاطات العلمية والثقافية في الكلية، تدني مستوى الاهتمام بالتحصيل العلمي والمهارات البحثية والمعرفية بين معظم طلبة الكلية، تدنى مستوى الاهتمام بحضور المحاضرات من طلبة الكلية والالتزام بمواعيدها المحددة في الجدول الدراسي) الأمر الذي يجب معه بذل المزيد من الجهود؛ لمعالجة تلك المشكلات من خلال: وضع الإجراءات الوقائية والتأديبية اللازمة؛ للحد من تفشي ظاهرة غياب المحاضرات بين الطلبة، وعدم الالتزام بمواعيدها لما يترتب عليها من تدني مستوى تحصيلهم العلمي، وعزوفهم عن حضور الأنشطة العلمية والبحثية في الكلية، التي تسهم إلى حدٍّ كبير في تنمية مهاراتهم البحثية والمعرفية؛ الأمر الذي يوحى إلى مخرجات ضعيفة لا تواكب المتطلبات الحديثة لسوق العمل. وعلى ما سبق يتضح أن كليات المجتمع اليمنية تواجه مشكلات متنوعة في المجالات المختلفة، يمكن ترتيب حدتها بحسب كل مجال على النحو الآتي:

جدول:(9) يبين المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة، بخصوص المشكلات والتحديثات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية المستهدفة:

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
المباني والتجهيزات	3.81	0.76	مرتفعة	3
البرامج والأقسام الأكاديمية	3.62	0.72	مرتفعة	5
أعضاء الهيئة التدريسية	3.90	0.70	مرتفعة	2
الهيئة الإدارية	4.00	0.72	مرتفعة	1
الطلاب	3.72	0.74	مرتفعة	4
المتوسط العام	**3.81**	**0.728**	**مرتفعة**	

المصدر: من إعداد الباحث:

يتضح من نتائج الجدول رقم:(9) أن كليات المجتمع اليمنية تعاني فعلًا مشكلات في مختلف المجالات المدروسة ككل بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي عام بلغ:(3.81)، وهي درجة تقع في الفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي، وبناءً على آراء أفراد عينة الدراسة بخصوص توافر تلك المشكلات في مجالات مختلفة في الكليات المستهدفة، إذ تراوحت متوسطات

استجابتهم ما بين: (3.62 -4.0) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي، وتشير إلى الدرجة المرتفعة)؛ إذ وصل أدنى متوسط حسابي:(3.62)، الذي يمثل مشكلات مجال البرامج والأقسام الأكاديمية في كليات المجتمع اليمنية؛ أما أعلى متوسط حسابي بلغ:(4.0)، ويمثل مشكلات الهيئة الإدارية في كليات المجتمع اليمنية، إذ تم ترتيب مشكلات المجالات المدروسة تنازليًا بحسب متوسطها الحسابي، على النحو الآتي:

1- جاءت مشكلات مجال الهيئة الادارية في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ:(4.0) وانحراف معياري:(0.72)، ما يشير إلى أن من أهم المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية، ما هو متعلق بالجانب الإداري بسبب أعضاء الهيئة الإدارية في تلك الكليات، بدرجة مرتفعة.

2- جاءت مشكلات مجال أعضاء الهيئة التدريسية في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ: (3.90) وانحراف معياري:(0.70)، ما يشير إلى وجود مشكلات تواجهها كليات المجتمع اليمنية، بسبب الهيئة التدريسية بدرجة مرتفعة.

3- جاءت مشكلات مجال المباني والتجهيزات في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي بلغ:(3.81) وانحراف معياري (0.76)، ما يشير إلى وجود مشكلات تواجهها كليات المجتمع اليمنية، بسبب المباني والتجهيزات، بدرجة مرتفعة.

4- جاءت مشكلات مجال الطلاب الملتحقين في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ:(3.72) وانحراف معياري:(0.74)، ما يؤكد على دور الطلاب الملتحقين في كليات المجتمع اليمنية في خلق مشكلات تواجهها تلك الكليات بدرجة مرتفعة أيضًا.

5- أما فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنة بسبب البرامج والأقسام الأكاديمية، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة من بين بقية المشكلات الأخر، التي تواجهها تلك الكليات، إلا أنها جاءت بدرجة مرتفعة أيضًا على وفق متوسطها الحسابي البالغ:(3.62)، وانحراف معياري:(0.72).

وعلى ما سبق من نتائج يظهر الواقع جليًّا تعدد المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية، في المجالات المختلفة بدءًا بمشكلات الهيئة الإدارية، تليها: مشكلات الهيئة التدريسية، مرورًا بمشكلات المباني والتجهيزات، والطلبة الملتحقين، ووصولًا إلى: مشكلات البرامج والأقسام الأكاديمية؛ كل هذه المشكلات يجب على وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، والقائمين على تلك الكليات العمل بجدية على معالجتها، أو الحد من آثارها إلى أدنى المستويات؛ لأن استمرارها دون معالجة تنذر بكارثة علمية وعملية على كليات المجتمع اليمنية، ودورها التنموي في رفد سوق العمل بالمخرجات المؤهلة، والمدربة تدريبًا فنيًّا ومهنيًّا تسهم في دعم عجلة التنمية المحلية.

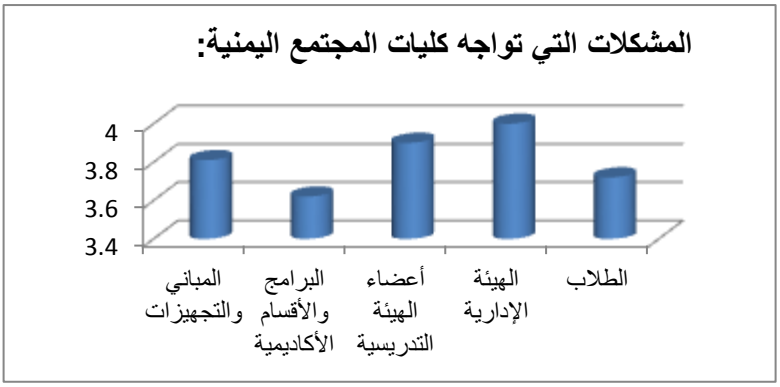

شكل: (7) يبين المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية على وفق متوسطها الحسابي:

و) عرض نتائج السؤال الفرعي السادس الذي ينص على: "ما الوسائل والإجراءات المطلوبة للتغلب على المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية من وجهة نظر منتسبيها؟" وتحليل تلك النتائج.

للإجابة على هذا السؤال، تم تحليل مؤشرات فقرات الوسائل والإجراءات المطلوبة للتغلب على المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية من وجهة نظر منتسبيها ، على النحو الآتي:

جدول رقم:(10) يبين التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة حول الوسائل والإجراءات:

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الموافقة
1	رفد الكليات بالبرامج والتخصصات الحديثة التي تتواكب مع متطلبات سوق العمل وإعادة النظر في البرامج القائمة	5	3.57	.746	71.4	مرتفعة
2	اعتماد نظام الترقيات الخاصة بالكوادر الأكاديمية والادارية في الكليات	2	4.07	.519	81.4	مرتفعة
3	استقطاب كوادر كفؤة تخضع للمعايير الأكاديمية في اختيار عضو هيئة التدريس وحسب اللوائح المعتمدة من الجهاز التنفيذي	3	4.05	.673	81	مرتفعة

	لكليات المجتمع اليمنية.					
4	تحديث وتطوير المناهج الدراسية وفقاً لمعايير الجودة الشاملة ليتناسب مع احتياجات سوق العمل	4	3.93	.620	78.6	مرتفعة
5	توفير موازنات كافية وعادلة لحل مشكلات أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية خصوصًا ما يتعلق بالأجور	1	4.31	.759	86.2	مرتفعة جدًا
6	تطوير قدرات الكوادر الأكاديمية في البحث العلمي والعمل على اشراكهم في المؤتمرات والندوات العلمية الداخلية والخارجية	6	3.55	.729	71	مرتفعة
7	تحديث وتطوير البنية التحتية للكليات من معامل وورش فنية ووسائل تدريس حديثة	7	3.54	.924	70.8	مرتفعة
8	تحديث وصيانة مرافق الكلية بصورة دورية لتوفير البيئة التعليمية المناسبة	8	3.52	.766	70.4	مرتفعة
9	التركيز على الجانب التطبيقي في المناهج الدراسية	9	3.41	.752	68.2	مرتفعة
10	العمل على تشجيع الطلاب المتفوقين وايفادهم للخارج لمواصلة دراستهم	10	3.21	.892	64.2	متوسطة
المتوسط الحسابي العام			**3.72**	**0.74**	**74.3**	**مرتفعة**

يتضح من نتائج الجدول رقم:(10) للفقرات المتعلقة **لوسائل والإجراءات المطلوبة للتغلب على المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية من وجهة نظر منتسبيها**، أن هناك تفاوت في درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة حولها، فقد تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين:(3.21 -4.31)، التي تقع في الفئة الثالثة والخامسة من المقياس المتدرج الخماسي وتشير إلى:(متوسطة ومرتفعة جدًا) حيث وصل أدنى متوسط حسابي:(3.21)،الذي ينص على: "العمل على تشجيع الطلاب المتفوقين وايفادهم للخارج لمواصلة دراستهم "أما أعلى متوسط حسابي فقد بلغ:(4.31)، الذي ينص على: "توفير موازنات كافية وعادلة لحل مشكلات أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية خصوصًا ما يتعلق بالأجور" إذ تم ترتيب فقرات المجال تنازلياً بحسب المتوسط الحسابي على النحو الآتي:

1) جاءت الفقرة رقم:(5) وهي:"توفير موازنات كافية وعادلة لحل مشكلات أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية خصوصًا ما يتعلق بالأجور" في المرتبة الأولى من بين فقرات المجال من حيث درجة الموافقة المرتفعة جدًا لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(4.31) وانحراف معياري:(0.759) ويعزو الباحث ذلك إلى أن توفير الموازنات التشغيلية الكافية في كليات المجتمع ورفع اجور أعضاء هيئة التدريس والكادر الوظيفي في الكليات سيكون له الأثر الفعال في مواجهة التحديات التي تعاني منها كليات المجتمع اليمنية خصوصًا وان تدني الجانب المالي يعد من أكثر العوائق والتحديات لعمل تلك الكليات.

2) جاءت الفقرة رقم:(2) وهي: "اعتماد نظام الترقيات الخاصة بالكوادر الأكاديمية والادارية في الكليات" في المرتبة الثانية من بين فقرات المجال من حيث درجة الموافقة المرتفعة لأفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي:(4.07) وانحراف معياري:(0.519)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن عامل الترقية وتحسين الوضع الوظيفي والمهني لكوادر كليات المجتمع سيلعب الدور الفعال في تحسين مستوى الرضا الوظيفي لكافة العاملين في تلك الكليات وهذا بدوره يعد من أهم الوسائل للتغلب على المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع.

3) جاءت الفقرة رقم:(3) وهي: "استقطاب كوادر كفؤة تخضع للمعايير الأكاديمية في اختيار عضو هيئة التدريس وحسب اللوائح المعتمدة من الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع اليمنية " في المرتبة الثالثة من بين فقرات المجال من حيث درجة الموافقة المرتفعة لأفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي:(4.05) وانحراف معياري:(0.673)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن توافر الكوادر الكفؤة ذات الخبرة العالية والتي تخضع للوائح والمعايير بعيداً عن الوساطة والمحسوبية سيسهم في تقليل التحديات والمشاكل التي تعاني منها كليات المجتمع.

وعليه فقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المجال ككل بلغ:(3.72) وهذه القيمة واقعة في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي التي تتراوح ما بين:(3.4-4.19) ما يؤكد على أن هذه الوسائل والاجراءات ستسهم بدرجة مرتفعة في الحد من التحديات التي تعاني منها كليات المجتمع المدروسة من خلال تأكيد أفراد عينة الدراسة على ذلك، أهمها (توفير موازنات كافية وعادلة لحل مشكلات أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية خصوصًا ما يتعلق بالأجور، اعتماد نظام الترقيات الخاصة بالكوادر الأكاديمية والادارية في الكليات ، استقطاب كوادر كفؤة تخضع للمعايير الأكاديمية في اختيار عضو هيئة التدريس وحسب اللوائح المعتمدة من الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع اليمنية) الأمر الذي يتوجب عليه الاهتمام بالكوادر العاملة في كليات المجتمع مادياً ومعنوياً كونهم بمثابة العمود الفقري الذي يعتمد عليه في تخريج جيل يتسلح بالعلم والمعرفة والمهارات العالية ليواكب متطلبات واحتياجات سوق العمل.

2) عرض نتائج السؤال الثاني للدراسة والذي ينص على :"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين أراء المنتسبين بخصوص المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية، تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية والوظيفية، بحسب (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم تجزئته إلى تساؤلات فرعية، والإجابة عنها من خلال اختبار كل متغير من المتغيرات الديمغرافية والوظيفية، لأفراد عينة الدراسة على حدة كما يأتي:

التساؤل الفرعي الأول: هل توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية على وفق متغير النوع الاجتماعي؟

للإجابة عن هذا التساؤل الفرعي تم اختبار معنوية الفروق بين إدراك أفراد عينة الدراسة المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية باختلاف نوع المبحوث من خلال استعمال اختبار Wilcoxon لعينتين مستقلتين باعتماد مستوى دلالة:($\alpha = 0.05$)، كما في الجدول الآتي:

جدول:(11) نتائج اختبار Wilcoxon لمعرفة دلالة الفروق بين إدراك أفراد عينة الدراسة، على وفق متغير النوع الاجتماعي تجاه المشكلات، التي تواجها كليات المجتمع اليمنية:

النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Wilcoxon (قيمة Z)	مستوى الدلالة Sig.	النتيجة الإحصائية
ذكور	3.73	0.367	-0.34	0.001	دالة إحصائيًا
إناث	3.93	0.311			

المصدر: من إعداد الباحث:

يتضح من نتائج الجدول:(11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الذكور والإناث، تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لاختبار (ويلكوكسن) Wilcoxon:(0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)؛ أي: إن النوع الاجتماعي أثر في اتجاهات وإجابات الأفراد بشأن المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية، من خلال آراء وإجابات مختلفة بخصوص تلك المشكلات تسبب بها الإناث، ما يؤكد على وجود فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية على وفق متغير النوع للمبحوثين في كليات المجتمع اليمنية. **التساؤل الفرعي الثاني**: هل توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية على وفق متغير المؤهل العلمي للمبحوثين في كليات المجتمع اليمنية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم اختبار معنوية الفروق بين إدراك أفراد عينة الدراسة، تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية على وفق اختلاف مؤهلاتهم العلمية باستعمال اختبار (كروسكال واليس) KRUSKAL – WALLIS لأكثر من عينتين مستقلتين (كون المؤهل العلمي أكثر من مستويين) بالاعتماد على مستوى الدلالة:($\alpha = 0.05$)، كما في نتائج الجدول التالي:

جدول (12): نتائج اختبار KRUSKAL – WALLIS، لمعرفة دلالة الفروق بين إدراك أفراد عينة الدراسة للمشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية على وفق المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كروسكال واليس	مستوى الدلالة Sig.	النتيجة الإحصائية
دبلوم	3.55	.216	3.72	0.00	دالة إحصائيًا
بكالوريوس	3.86	.284			
ماجستير	3.93	.408			
دكتوراه	3.54	.483			

المصدر: من إعداد الباحث:

يتضح من نتائج الجدول:(12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين متوسطات متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك باختلاف مؤهلاتهم العلمية تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية؛ إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لاختبار الإحصائية لاختبار (كروسكال واليس) **KRUSKAL –WALLIS** : (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة:(0.05)؛ أي إن المؤهل العلمي أثر في اتجاهات الأفراد وإجاباتهم بخصوص المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية، من خلال آراء وإجابات مختلفة بخصوص تلك المشكلات تسبب بها مؤهل البكالوريوس، ما يؤكد على وجود فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية على وفق متغير المؤهل العلمي للمبحوثين في كليات المجتمع اليمنية.

التساؤل الفرعي الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية على وفق متغير سنوات خبرة المبحوثين في كليات المجتمع اليمنية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم اختبار معنوية الفروق بين إدراك أفراد عينة الدراسة، تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية، على وفق اختلاف سنوات خبرتهم العملية باستعمال اختبار (كروسكال واليس) KRUSKAL – WALLIS لأكثر من عينتين مستقلتين؛ كون الخبرة أكثر من فئتين بالاعتماد على مستوى الدلالة:($\alpha = 0.05$)، كما في نتائج الجدول الآتي:

جدول (13): نتائج اختبار KRUSKAL – WALLISلمعرفة دلالة الفروق بين إدراك أفراد عينة الدراسة للمشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية على وفق سنوات الخبرة

الخبرة العملية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كروسكال واليس	مستوى الدلالة Sig.	النتيجة الإحصائية
أقل من (5) سنوات	3.75	.312	3.79	0.85	غير دالة إحصائيًّا
من (5) الى (9) سنوات	3.82	.287			
من (10) سنوات فأكثر	3.80	.465			

المصدر: من إعداد الباحث:

يتضح من نتائج الجدول:(13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين متوسطات متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف سنوات خبرتهم العملية، تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية؛ إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لاختبار الإحصائية لاختبار (كروسكال واليس) KRUSKAL – WALLIS: (0.85) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، أي إن المبحوثين الذين لديهم أقل من:(5) سنوات خبرة، أو من:(5 - 9) سنوات أو من: (10) سنوات فأكثر لهم الآراء نفسها تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية، وهذا يؤكد أن سنوات الخبرة لم تؤثر في اتجاهات الأفراد وإجاباتهم بخصوص المشكلات، التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية على وفق متغير سنوات خبرة المبحوثين في كليات المجتمع اليمنية.

التساؤل الفرعي الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية على وفق المسمى الوظيفي للمبحوثين في كليات المجتمع اليمنية؟

للإجابة على هذا التساؤل تم اختبار معنوية الفروق بين إدراك أفراد عينة الدراسة، تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية، على وفق اختلاف مسمياتهم الوظيفية باستعمال اختبار (كروسكال واليس) KRUSKAL – WALLIS لأكثر من عينتين مستقلتين؛ كون المسمى الوظيفي أكثر من مسميين بالاعتماد على مستوى الدلالة:($\alpha = 0.05$)، كما في نتائج الجدول الآتي:

جدول (14): نتائج اختبار KRUSKAL – WALLIS لمعرفة دلالة الفروق بين إدراك أفراد عينة الدراسة للمشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية على وفق المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كروسكال واليس	مستوى الدلالة Sig.	النتيجة الإحصائية
نائب عميد	3.52	.216	3.72	0.08	**غير دالة احصائيا**
رئيس قسم أكاديمي	4.04	.430			
عضو هيئة تدريس	3.74	.486			
مدير إدارة	3.51	.014			
معيد	3.80	.319			

المصدر: من إعداد الباحث:

يتضح من نتائج الجدول:(14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف مسماهم الوظيفي، تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية؛ إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لاختبار الإحصائية لاختبار كروسكال واليس KRUSKAL – WALLIS: (0.08)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)؛ أي إن المسمى الوظيفي لم يؤثر في أراء أفراد عينة الدراسة وإجاباتهم بخصوص المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية؛ أي إن الأفراد الذين يشغلون مركز نائب عميد، والأفراد الذين يشغلون مركز رئيس قسم أكاديمي، والأفراد الذين يشغلون أعضاء هيئة تدريس، والأفراد الذين يشغلون مركز مدير إدارة، أو الأفراد من المعيدين في كليات المجتمع اليمنية لهم الإجابات والاتجاهات نفسها نحو المشكلات التي تواجهها تلك الكليات، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة معنوية

في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية على وفق متغير المسمى الوظيفي للمبحوثين في كليات المجتمع اليمنية).

وعليه تم التوصل إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية، بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية، في كليات المجتمع اليمنية على وفق الخصائص الشخصية (النوع الاجتماعي ، المؤهل العلمي)، في حين لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية على وفق الخصائص الشخصية (سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي) للمبحوثين في كليات المجتمع اليمنية.

ثالثاً: أهم النتائج والتوصيات والمقترحات: في ضوء العرض والتحليل للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن استنتاج أهم تلك النتائج على النحو الآتي:

1. تواجه كليات المجتمع اليمنية مشكلات متعلقة بالمباني والتجهيزات بدرجة مرتفعة، أبرزها:(غياب التجهيزات المطلوبة لمراكز مصادر التعلم من إنترنت وغيره، تدني المستوى العام لمراكز مزاولة الأنشطة الطلابية في الكلية، غياب التجهيزات الحديثة المساندة للبحث العلمي، في مكتبة الكلية من إنترنت وأرشفة الكترونية للكتب والأبحاث العلمية).

1. وجود مشكلات بدرجة مرتفعة، تواجهها كليات المجتمع اليمنية، في مجال البرامج والأقسام الأكاديمية، أهمها:(تدنى مستوى الحداثة، والتطوير في المناهج الدراسية، بما يواكب متطلبات العصر الحديث وسوق العمل، تدني مستوى الترابط والانسجام بين الوسائط التعليمية المستخدمة والمحتوى التعليمي وأهداف الكلية، غياب الخطط الدراسية الواضحة للمقررات قبل تدريسها متضمنة (الأهداف، المحتوى، المراجع).

2. تعدد المشكلات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية، بدرجة مرتفعة، أبرزها:(تدني مستوى الأجور مقارنة بالأعباء الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، تدني أجور المحاضرات الإضافية التي يتقاضاها أعضاء الهيئة التدريسية، قلة إيفاد أعضاء هيئة التدريس في بعثات دراسية خارجية وداخلية).

3. أظهرت نتائج الدراسة، وجود مشكلات متعلقة بالهيئة الإدارية تواجهها كليات المجتمع اليمنية بدرجة مرتفعة، أبرزها: (غياب الحرص على ضمان الدقة، والموضوعية، في عملية التدريب، غياب نظام الحوافز والمكافآت؛ لتشجيع المبدعين، والمتميزين في الأداء الوظيفي، غياب التوصيف الوظيفي للمهام والواجبات المناطة بكل موظف بحسب التخصص).

4. بينت نتائج الدراسة أن كليات المجتمع اليمنية تواجه مشكلات متعددة، تتعلق بالطلاب الملتحقين فيها وبدرجة مرتفعة، أهمها:(قلة إقبال الطلبة على النشاطات العلمية والثقافية في الكلية، تدني مستوى الاهتمام بالتحصيل العلمي، والمهارات البحثية والمعرفية، بين معظم طلبة الكلية، تدنى مستوى الاهتمام بحضور المحاضرات من طلبة الكلية، والالتزام بمواعيدها المحددة، في الجدول الدراسي).

5. أكدت نتائج الدراسة على تعدد المشكلات التي تواجهها كليات المجتمع اليمنية، في المجالات المختلفة أهمها: المشكلات المتعلقة في مجال الهيئة الادارية بالمرتبة الأولى، تليها: المشكلات المتعلقة بالهيئة التدريسية في المرتبة الثانية، ثم المشكلات المتعلقة بالمباني والتجهيزات في المرتبة الثالثة، تليها المشكلات المتعلقة بالطلبة الملتحقين فيها في المرتبة الرابعة، وأخيرًا مشكلات متعلقة في البرامج والأقسام الأكاديمية في تلك الكليات.

6. أظهرت نتائج الدراسة: وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة، نحو المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية على وفق الخصائص الشخصية (النوع الاجتماعي ، المؤهل العلمي)، في حين لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه المشكلات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية على وفق الخصائص الشخصية (سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي) للمبحوثين في كليات المجتمع اليمنية.

التوصيات: في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بالآتي:

1. إعادة النظر في البرامج القائمة في كليات المجتمع اليمنية والعمل على تطويرها واستبدالها ببرامج تلبي احتياجات سوق العمل.
2. نطبق المعايير الأكاديمية في اختيار عضو هيئة التدريس، وحسب اللوائح المعتمدة من الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع اليمنية.
3. العمل على تطوير قدرات الكادر الأكاديمي في البحث العلمي، والعمل على إشراكهم بالمؤتمرات والبعثات العلمية.
4. العمل الجاد في إيجاد حلول عادلة ومناسبة لمشكلات أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية خصوصًا ما يتعلق بالأجور.
5. الاهتمام بالمبدعين في مجال التدريس والبحث العلمي، وتشجيعهم ماديًّا ومعنويًّا.
6. وضع توصيف وظيفي للعاملين في كليات المجتمع، يحدد المهام والمسؤوليات المناطة بهم على وفق التخصص.
7. العمل على توفير التقنيات، والوسائل التكنولوجية المناسبة للكادر الأكاديمي والإداري والطلبة، لتيسير العمل في كليات المجتمع اليمنية.
8. توفير البيئة التعليمية المناسبة، من: مقاعد، وتهوية، وإضاءة، ومساحة كافية في كليات المجتمع اليمنية.
9. العمل على تطوير المناهج وتحديثها والمراكز العلمية المختلفة في كليات المجتمع اليمنية؛ للتناسب مع الاحتياجات العلمية للطلبة.
10. التركيز على البعد التطبيقي، وليس الأكاديمي والنظري، في المناهج الدراسية بكليات المجتمع؛ لكي تتماشى مع احتياجات سوق العمل.
11. إتاحة الفرصة للجان الطلابية في كليات المجتمع؛ للمشاركة في صنع القرار، وحل المشكلات المتعلقة بالطلبة الملتحقين.

12. التأكيد على ضرورة مشاركة كافة المؤسسات المعنية في القطاعين (العام والخاص) في إيجاد حلول قصيرة ومتوسطة المدى؛ لتوظيف خريجي كليات.

المقترحات:

1) دعوة لتنفيذ دراسة فعلية لاحتياجات متطلبات سوق العمل، من قبل المعنيين في كليات المجتمع.
2) عقد شراكات حقيقية مع مؤسسات سوق العمل، كآلية من آليات المواءمة بما يسهم في تخريج طلبة يمتلكون المهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل.
3) مشاركة ممثلي المجتمع وسوق العمل في عملية تقويم مخرجات كليات المجتمع
4) التقييم الدوري لعناصر العملية التعليمية كافة من مناهج وأعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية والوسائل التعليمية والمخرجات.
5) استحداث إدارة خاصة في الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، تُعنى بأبحاث سوق العمل واتجاهاته.
6) العمل على إصدار قانون ينظم العلاقة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل بما يضمن تعاون مشترك بين الطرفين، للوصول لمخرجات تواءم متطلبات سوق العمل.

قائمة المراجع:

1) أنعم، رحمة ثابت صالح.(2013)، تقييم الأداء الأكاديمي في كلية المجتمع عدن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، ماجستير، كلية التربية صبر- جامعة عدن .
2) الحاج ،عبد الله صالح (2011)،إدارة الجودة الشاملة لكليات المجتمع اليمنية بالتطبيق على كلية المجتمع عدن ،رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، جامعة أم درمان ـ السودان.
3) الداود، سالم عبد الله (1994)،ديمقراطية التعليم في كليات المجتمع الحكومية في الأردن كما يراها الطلبة)،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس - القاهرة.
4) الساعاتي، عبدالإله (2008)،دور كليات المجتمع في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، المجلة العلمية للإدارة، العدد(36).
5) الشثري، عبد الرحمن بن سعود (1419)،صيغة مقترحة لتخطيط كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
6) سالم، وسام معاوية،(2014)،التحليل الاستراتيجي لتفعيل الأداء الإداري في كليات المجتمع اليمنية - كلية المجتمع عدن نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية عدن- جامعة عدن.
7) القيسي، عامر ياس خضير(1990)،الصعوبات التي تواجه تسريع الطلبة الموهوبين في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد
8) شطناوي، نواف موسى(2006)،كليات المجتمع المتوسطة في الأردن الواقع وآفاق التغيري والتطوير المستقبلي، المؤتمر الدولي العلمي السابع بكلية التربية جامعة الفيوم.
9) شمس الدين، عبدالله شمس الدين(2005)،مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية مركز تطوير الإدارة الإنتاجية،الجمهورية العربية السورية.
10) المجذوب، الحسن (2009)،واقع وأفاق التعليم الفني وموائمته مع سوق العمل، هيئة التعليم التقني - التعليم العالي ،السودان
11) أبو الرب، أحمد محمود(1416) دور كليات المجتمع في نظام التعليم الأردني، رسالة المعلم، المجلد(36)، العدد(4).
12) الحبيب، عبدالرحمن محمد (1426)،دور كليات المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية، المجلد (17) العدد(2).
13) العبسي، رهيب سعيد قائد(2017)،تصور مقترح لمواءمة كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد العاشر، العدد (28)- مصر.
14) الفقية، علي(2014)، تقييم أداء كليات المجتمع اليمنية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي.
15) العبسي، رهيب سعيد قائد(2021)،المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية المجتمع صنعاء من وجهة نظرهم، دار الجزمي النشر والتوزيع - صنعاء.
16) الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية،وخطة العمل المستقبلية، 2006 - 2010 - صنعاء.
17) اللائحة التنظيمية لكليات المجتمع اليمنية،2013.
18) النشرة الدورية للجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع،2011.
19) نشرة المجلس التنفيذي لكليات المجتمع اليمنية(2014- 2015)،- وحدة الموارد البشرية
20) كلية المجتمع-سيئون (2021)،دليل الطالب الجامعي.
21) كلية المجتمع-عدن(2021)،دليل الطالب الجامعي.
22) قانون رقم:(5) لسنة 1994 بشأن كليات المجتمع اليمنية،1994.
23) الدليل الصادر عن كلية المجتمع صنعاء 2005.
24) تقرير الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع،2003.
25) خطة وزارة التعليم والتدريب الفني،2014،صنعاء.

The Problems Facing Yemeni Community Colleges and Strategies to Overcome them a Case Study of Aden and Seiyun Community Colleges

Muhammad Ahmed Nagi Alsorori

Abstract: The current study aimed to identify The problems facing Yemeni community colleges and ways to overcome them from the perspective of their members in Aden and Seiyun community colleges. The study sought to answer the following main question: What are the most important problems facing Yemeni community colleges from the perspective of their members ،and how can these problems be overcome from their perspective? This led to the formulation of the study's research questions.

To answer these questions and achieve the study's objective ،the researcher adopted a descriptive-analytical method. Through this method ،the researcher described the obstacles and challenges facing the targeted Yemeni community colleges in the study ،analyzed their data ،examined the relationship between their components ،the opinions expressed about them ،the processes involved ،and the effects they generate. A questionnaire was designed consisting of six main sections to answer the research questions. It was administered to a sample of 179 individuals selected using the systematic random sampling method from all academic and administrative staff members affiliated with Aden and Seiyun community colleges. The original population consisted of 357 academic and administrative staff members in Aden and Seiyun community colleges. The sample size for the study was determined to be 50% of the population ،representing 77 academic staff members and 102 administrative staff members.

After analyzing the data using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ،The study yielded the following key results:

1. Yemeni community colleges face significant problems related to buildings and facilities.
2. There are high-level problems in Yemeni community colleges concerning programs and academic departments.
3. Faculty members in Yemeni community colleges face multiple problems at a high level.
4. The study revealed high-level problems related to the administrative body facing Yemeni community colleges.
5. The study indicated that Yemeni community colleges face multiple problems related to enrolled students at a high level.

The study confirmed the multiplicity of problems facing Yemeni community colleges in various fields ،with administrative problems ranking first ،followed by problems related to the teaching staff in second place ،then problems related to buildings and facilities in third place ،problems related to enrolled students in fourth place ،and finally problems related to programs and academic departments in those colleges.

Keywords: Problems - Community Colleges.